



**مرثيات المملكة العربية السعودية**  
**في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون**  
**الشغرات في القانون البيئي الدولي والصكوك المتصلة بالبيئة**  
**" في سبيل وضع ميثاق عالمي للبيئة "**

طلب من الدول في الدورة الموضوعية الأولى للفريق العامل المفتوح العضوية التي عقدت في نيروبي خلال الفترة ١٤-١٨/١/٢٠١٩م ارسال مرثياتها على تقرير الأمين العام في موعد أقصاه ٢٠١٩/٢/٢٠م وقد أدلى وفد المملكة المشارك في الدورة الموضوعية الأولى بعدة مداخلات اثناء مناقشات وأبدى فيه المرثيات حول ما تضمنته فصول التقرير والتوصيات المستقبلية ومن أهمها التالي:

**أولاً : المرثيات حول ما تضمنته فصول التقرير:**

- ١- التقرير لا يمكن الاستناد له في إعداد ميثاق عالمي للبيئة لأنه لم يعد وفق ما طلبته الجمعية العامة بأن يكون " تقريراً فنياً قائماً على الأدلة".
- ٢- المبادئ البيئية الدولية طوعية وبعضها قديم وليس هناك اتفاق على ما تضمنته من مفاهيم والبعض الآخر منها له خصوصيته ولا يمكن تطبيقه على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية.
- ٣- معظم ما أشار له التقرير بأنها " شغرات" هي في الواقع تحديات أو ضعف في القوانين والصكوك والاتفاقيات والهيئات البيئية ناتجة عن تنازلات من قبل الدول الأطراف أثناء التفاوض بغية التوصل إلى توافق في الآراء وإقرارها.
- ٤- تعدد الصكوك والقوانين والاتفاقيات والهيئات البيئية القائمة ليست سلبية كلها كما أشير في التقرير ولكن هناك إيجابيات كثير لها لأنها تعالج مشاكل وتحديات بيئية محددة.
- ٥- التنسيق والتآزر والتكامل بين بعض الاتفاقيات البيئية ضعيف، وتعزيز هذه الجوانب مطلب ملح.
- ٦- الحوكمة البيئية والاتساق والتنسيق داخل وما بين الهيئات والمؤسسات البيئية القائمة ضعيف.
- ٧- الصكوك والقوانين الغير بيئية لا يمكن أن تستخدم موادها في معالجة الضعف أو التحديات البيئية.
- ٨- ضعف الدعم المالي وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتوطينها من أهم العوائق التي تواجه تنفيذ الدول النامية للصكوك والقوانين والاتفاقيات.



## ثانياً : أي توصيات تخرج عن الفريق يجب أن تأخذ في الاعتبار التالي:

١- السيادة الوطنية للدول.

٢- حق الدول في استغلالها لمواردها الطبيعية.

٣- أن لا تحد من خطط وبرامج الدول التنموية.

٤- الأخذ في الاعتبار بمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة.

٥- عملت العديد من أمانات الاتفاقيات البيئية على معالجة التحديات أو الضعف (النقص) من خلال أعداد وإقرار بروتوكولات أو تعديلات أو استراتيجيات وخطط أو إجراء تعديلات تنظيمية أو مؤسسية ..الخ مثل اتفاقيات ( التغير المناخي، التنوع البيولوجي، الكيماويات، التصحر... الخ) ويجب الاستمرار في هذا التوجه وعدم التدخل في مهام ومسؤوليات تلك الجهات وأي ضعف أو تحديات يجب أن تعالج من خلال محافلها المتخصصة.

٦- التنسيق والتآزر والتكامل بين بعض الاتفاقيات البيئية نوقش باستفاضة من خلال مؤتمرات الأطراف وأمانات تلك الاتفاقيات وهناك بعض التقدم المحرز ويجب الاستمرار في هذا التوجه

٧- أن تقوم الهيئات والمؤسسات وأمانات الاتفاقيات البيئية القائمة وضمن محافلها الخاصة بها بتعزيز الحوكمة البيئية والاتساق والتنسيق داخلاً وما بينها دون المساس أو الاخلال بالمسؤوليات والمهام التي تقوم بها كل جهة.

٨- يجب عدم استخدام الصكوك والقوانين الغير بيئية بحجة معالجة ضعف في التشريعات والاتفاقيات البيئية بهدف التدخل في السيادة الوطنية أو الاضرار باستخدام الدول لمواردها الطبيعية.

٩- توفير الدعم المالي وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتوطينها للدول النامية لتتمكن من الوفاء بالتزاماتها.